تيلكيل عربي- العدد 14 - من 2 إلى 8 غشت 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

لماذا تحدث الملك عن

الفوارق الاجتماعية ؟

"التحول الجوهري"

شدد الملك محمد السادس، في خطابه العشرين للعرش، على ما سبق له أن عبر عنه في افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2017، حين دعا إلى بلورة نموذج تنموي جديد، في ظل ملاحظته عدم مساهمة النموذج الحالي في تقليص الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي ملاحظة تدعمها العديد من التقارير الدولية والمحلية، التي تلتقي في التشديد على هشاشة النمو الاقتصادي الذي يحوم حول 3 في المائة.

وعندما يعلن الملك عن تأسيس لجنة خاصة بالنموذج التنموي الجديد، من "كفاءات وطنية في القطاعين العام والخاص، تتوفر فيها معايير الخبرة والتجرد، والقدرة على فهم نبض المجتمع وانتظاراته، واستحضار المصلحة الوطنية العليا"، بالموازاة مع ضرورة "ضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيآت السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة"، في أفق الدخول، وهو موعد قريب، فإنه يمر إلى السرعة القصوى بإطلاق جمع تصورات النموذج التنموي الجديد، على وقع "إغناء وتجديد" ستعرفهما حكومة سعد الدين العثماني.

وحينما يقول الملك "لا يعني أن الحكومة الحالية والمرافق العمومية، لا تتوفر على بعض الكفاءات. ولكننا نريد أن نوفر أسباب النجاح لهذه المرحلة الجديدة، بعقليات جديدة، قادرة على الارتقاء بمستوى العمل، وعلى تحقيق التحول الجوهري الذي نريده"، فهو يؤكد على "عقليات جديدة"، تفرضها ضرورة "التحول الجوهري"، فهل سيتحقق ذلك؟ ■

الملك يمر إلى السرعة القصوى لإطلاق جمع تصورات النموذج التنموي الجديد، على وقع "إغناء وتجديد" ستعرفهما حكومة العثماني.

المصادقة على مشروع القانون الجنائي في مراحلها الأخيرة..

أبرز مقتضياته حول الإجهاض

يبدو أن "عقدة" مشروع القانون الجنائي بالبرلمان في طريقها إلى الحل، وهو مشروع منتظر لما يحمله من مقتضيات متقدمة على القانون الحالي في ما يتعلق خصوصا بحالات السماح بالإجهاض والإثراء غير المشروع.

الشرقي لحرش

بعد سنوات من إحالته على البرلمان، يستعد مجلس النواب للمصادقة على مشروع القانون الجنائي، حيث حدد مكتب لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب تاريخ 20 شتنبر المقبل آخر أجل لاستقبال تعديلات الفرق النيابية على مشروع القانون.

ويتضمن مشروع القانون الجنائي الجديد عددا من المقتضيات الجديدة التي تحظى باهتمام الرأي العام، أبرزها السماح بالإجهاض وتجريم الإثراء غير المشروع.

وكان المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان هته، قد دعا البرلمان، قبل أكثر من عام، إلى الشروع في مناقشة مشروع القانون رقم 10.16 الذي يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.

وقال الرميد، الذي كان يتحدث في يوم دراسي حول "السياسة الجنائية"، "أناشد البرلمانيين والجهات المسؤولة أن تفرج عن القانون الجنائي والمسطرة الجنائية".

واعتبر الرميد أن مشروع القانون الجنائي يتضمن عدة مقتضيات مهمة من قبيل تقليص الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام انسجاما مع توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والسماح بالإجهاض في حالات محددة. وذكر الرميد بتدخل الملك محمد السادس في قضية الإجهاض وإصدار تعليماته بإجراء مشاورات موسعة، قامت بها وزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الصحة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قبل أن يتم التوافق على صيغة وسط تسمح بالإجهاض في حالات محددة، مضيفا أن كل هذا يجعله يناشد البرلمان بالمسارعة في مناقشة هذا القانون.

يمنح المشروع المرأة حق الإجهاض في حالات الاغتصاب، وزنا المحارم، والتشوهات الخلقية، ووجود خطر على صحة الأم.

ويمنح مشروع القانون المرأة حق إجراء عملية الإجهاض في أربع حالات وهي: الاغتصاب، وزنا المحارم، والتشوهات الخلقية، ووجود خطر على صحة الأم.

من جهة أخرى، ينص الفصل 8-256 من مشروع القانون الجنائي على أنه "يعد مرتكبا لجريمة الإثراء غير المشروع، ويعاقب بغرامة من 100 ألف إلى مليون درهم كل شخص ملزم بالتصريح الإجباري بالممتلكات طبقا للتشريع الجاري به العمل ثبت بعد توليه للوظيفة أو المهمة أن ذمته المالية، أو ذمة أولاده القاصرين الخاضعين للتصريح عرفت زيادة كبيرة وغير مبررة انطلاقا من التصريح الذي أودعه المعني بالأمر بعد صدور هذا القانون، مقارنة مع مصادر دخله المشروعة، ولم يظل بما يثبت المصدر المشروع لتلك الزيادة".

ويجب في حالة الحكم بالإدانة بمصادرة الأموال غير المبررة طبقا للفصل 42 من نفس القانون، والتصريح بعدم الأهلية لمزاولة جميع الوظائف أو المهام العمومية. ■

المغرب يفقد مناصب شغل في الزراعة في ظل المخطط الأخضر

أعدت مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، على وضع حصيلة لتطبيق المخطط الأخضر، تبين منها أن التدابير التي اتخذها هذا المخطط لم تنعكس على التشغيل.

المصطفى أزوكاح

لم تنعكس التدابير التي اتخذها مخطط المغرب الأخضر على التشغيل، رغم مراهنته على توفير مليون ونصف مليون فرصة عمل في أفق 2020.

وتأتي أهمية التشغيل في القطاع الزراعي، من كونه يمثل 38 في المائة من مجمل فرص العمل في المغرب و74 في المائة من فرص العمل في العالم القروي وقد انكبت مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، على وضع حصيلة لتطبيق المخطط الأخضر، الذي يسترشد به المغرب، منذ 2008، حيث ركزت على النواقص التي تخترق التطبيق، إذ تجلى أنه رغم زيادة الإنتاج، تراجع التشغيل في القطاع الزراعي.

وتأتي خلاصات الدراسة غير موافقة لما سبق لوزارة الفلاحة والصيد البحري، التي أكدت أن المخطط أحدث 48 مليون يوم عمل إضافي، أي ما بين 250 و300 ألف فرصة عمل. وتبين من ملاحظات الدراسة، أن الزراعة فقدت فرص عمل بين 2010 و2016، حيث تراجعت بنسبة 0,38 في المائة سنويا، بينما ارتفعت في بلدان مثل مصر بنسبة 1,51 في المائة، وتركيا بنسبة 1,25 في المائة، والمكسيك بنسبة 0,18 في المائة. وتربط المديرية، تراجع فرص العمل بالكثافة الرأسمالية في الزراعة، التي ارتفعت بنسبة 3,9 في المائة بين 2008 و2014، وهو ما يؤكده مراقبون، الذين يشددون على أن الإمعان في المكننة يفضي إلى فقدان فرص عمل في الزراعة، التي يفترض أن توظف في أنشطة أخرى.

في السياق ذاته، كان نجيب أقصبي، الاقتصادي المغربي، قد أكد على أنه "لا يمكن تحقيق هدف رفع الإنتاجية، والتعبير عن الرغبة في خلق مليون ونصف مليون فرصة عمل في القطاع الزراعي في أفق 2020، لأن المؤكد أن تحقيق الهدف الأول، عبر دعم المكننة والتقنيات، سيفضي إلى الحد من ارتفاع عدد مناصب الشغل".

ويحيل في حوار سابق مع "تيلكيل عربي"، على بيانات المندوبية السامية للتخطيط، حيث يلاحظ أن الفلاحة خلقت مناصب شغل صافية، وصلت في المتوسط السنوي إلى 26 ألف بين 2000 و2007، مقابل فقدان 12 ألف فرصة عمل صافية بين

«

وزير الفلاحة عزيز أخنوش في نشاط سابق مرتبط بالمخطط الأخضر.

« 2008 و2018، هكذا يستفاد من بيانات المندوبية السامية للتخطيط، حسب أقصبي، فقدان 131 ألف فرصة عمل صافية، عوض الاتجاه نحو خلق 1,5 مليون فرصة عمل.

ولم تهتم دراسة مديرية الدراسات والتوقعات المالية، فقط بالتشغيل، بل سعت إلى الإحاطة بجميع الجوانب المرتبطة بالمخطط الأخضر، الذي سينتهي العمل، بنسخته الأولى، في 2020.

فقد لاحظت أن المخطط ساهم، عبر الاستثمارات العمومية والخاصة، في تدعيم وزن السلاسل الفلاحية، ذات الإنتاجية والقيمة المضافة المرتفعة، مثل الأشجار المثمرة وتربية المواشي والدواجن، وإرساء دعائم نوع من الاستقلالية تجاه الظروف المناخية. غير أن الدراسة تعتبر أنه مع اقتراب نهاية العمل بالنسخة الأولى من المخطط الأخضر، تطرح تساؤلات حول تدعيم المكتسبات المسجلة من قبل القطاع الزراعي، والتعاطي مع التحديات الهيكلية الداخلية والخارجية، التي التي يواجهها القطاع. وتتحدث، في معرض تطرقها للتحديات عن الاندماج القطاعي، خاصة على مستوى الصناعة الغذائية، والتعبئة والاستعمال الأمثل للموارد المائية، وتدعيم تنافسية المنتجات الغذائية في السوق الدولية، وتموقعها في أسواق ذات إمكانيات كبيرة، وتدعيم البعد الإدماجي للفلاحة، عبر إدراجها ضمن منطق نسقي على الصعيد القروي. وتعرض الدراسة للدعم الذي استفاد منه القطاع الزراعي، عبر المخطط الأخضر بين 2008 و2017، وهو الدعم الذي جاء عبر مخصصات من الدولة وتحفيزات لفائدة السلاسل ذات الإنتاجية والقيمة المضافة المرتفعة.

وقد استفاد القطاع من استثمار عمومي في حدود 43 مليار درهم، ناهيك عن الدعم والمساعدات العمومية التي استفاد منها الاستثمار الخاص. ذلك الدعم يفترض في تصور واضعي الدراسة أن يخضع مستقبلا لآليات دقيقة للتتبع والتقييم، من أجل الوقوف على فعاليتها، بما يساعد على إدخال التعديلات التي تفرض نفسها.

الإمعان في المكننة يفضي إلى فقدان فرص عمل في الزراعة، التي يفترض أن توظف في أنشطة أخرى.

ولاحظت الدراسة أن استثمارات المخطط الأخضر، استفادت منها، بشكل خاص، سلسلة الزيتون بزائد 7,4 في المائة، والحوامض بزائد 6,3 في المائة، واللحوم الحمراء بزائد 4,8 في المائة. وأفضى ارتفاع الإنتاج إلى زيادة الصادرات، فقد ارتفعت صادرات الفواكه الطرية أو الجافة بنسبة 13,5 في المائة، والخضر الطرية والمجمدة بنسبة 8,5 في المائة، والطماطم الطرية بنسبة 5,6 في المائة.

غير أن الدراسة تسجل أنه رغم ارتفاع صادرات المنتجات الغذائية الخامة والمحولة بنسبة 8,2 في المائة بين 2008 و2018، إلا أن معدل تغطيتها للواردات من المنتجات الغذائية، يظل ضعيفا، حيث بقي في حدود 52 في المائة، علما أن العجز التجاري للمنتجات الغذائية تراجع بنسبة 47,1 في المائة. ■

لماذا تحدث الملك عن الفوارق الاجتماعية ؟

معالجة الفوارق الاجتماعية والمجالية هي لحمة وسدى خطاب العرش العشرين، الذي جاء في سياق الدعوة الملكية في 2017 لبلورة نموذج تنموي جديد.

المصطفى أزوكاح

تقرير والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري للملك يتحدث عن استمرار مستوى عال من التفاوتات الاجتماعية.

تحدث الملك محمد السادس، في خطاب العرش، مساء الاثنين 29 يوليوز، عن النموذج التنموي الجديد، الذي يفترض أن يتجاوز الحدود التي أبان عنها النموذج الحالي، بما يساعد على معالجة الفوارق الاجتماعية والمجالية، التي ما فتئت تتسع في الأعوام الأخيرة.

لجنة للنموذج التنموي وتعديل حكومي

وقد كشف الملك محمد السادس، في خطابه العشرين للعرش، عن إحداث لجنة من أجل بلورة النموذج التنموي الجديد، الذي كان دعا له في أكتوبر عام 2017، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية، مؤكدا أنه سيتم تنصيب أعضائها في الدخول المقبل.

وقال الملك محمد السادس إن هذه اللجنة "لن تكون بمثابة حكومة ثانية، أو مؤسسة رسمية موازية؛ وإنما هي هيأة استشارية، ومهمتها محددة في الزمن"، بعد أن أكد أن تركيبتها ستشمل "مختلف التخصصات المعرفية، والروافد الفكرية، من كفاءات وطنية في القطاعين العام والخاص، تتوفر فيها معايير الخبرة والتجرد، والقدرة على فهم نبض المجتمع وانتظاراته، واستحضار المصلحة الوطنية العليا".

وتحدث الملك عن ضرورة "ضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيآت السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة"، وكلف رئيس الحكومة بأن يرفع إليه في أفق الدخول المقبل، "مقترحات لإغناء وتجديد مناصب المسؤولية، الحكومية والإدارية، بكفاءات وطنية عالية المستوى، وذلك على أساس الكفاءة والاستحقاق".

وأوضح أنه هذا "لا يعني أن الحكومة الحالية والمرافق العمومية، لا تتوفر على بعض الكفاءات. ولكننا نريد أن نوفر أسباب النجاح لهذه المرحلة الجديدة، بعقليات جديدة، قادرة على الارتقاء بمستوى العمل، وعلى تحقيق التحول الجوهري الذي نريده".

فشل السياسات "الصديقة" للفقراء

كان الاقتصادي المغربي، نور الدين العوفي قد كتب، قبل خطاب العرش الأخير، لكن بعد حديث المستشار الملكي عمر عزيمان عن الفوارق الاجتماعية: "من سمات اقتصاد الحرمان استمرار العجز الاجتماعي بالرغم من الجهود المبذولة على مستوى الاستثمار (الأوراش الكبرى، البرامج القطاعية المهيكلة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية). ويتساءل "لماذا فشلت السياسات "الصديقة" للفقراء (بحسب المؤسسات المالية الدولية) في محاربة الفقر والتهميش والإقصاء؟ لماذا لا تستفيد سوى الأقلية من السياسات الماكرواقتصادية؟ لماذا لا يتم "جريان" النمو من الأعلى نحو الأسفل اجتماعيا، ومن المراكز إلى الأطراف مجاليا؟".

عدم مساهمة النموذج الحالي في تقليص الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية تدعمها العديد من التقارير الدولية والمحلية.

جاءت تلك التساؤلات من قبل الاقتصادي المغربي، الذي سبق له أن ألف كتابا بمعية الاقتصادي سعيد حنشان، حول "الفوارق الحقيقية في المغرب"، في تدوينة له الأحد، في سياق تصريح مستشار الملك محمد السادس، عمر عزيمان، الذي قال في حوار مع فرانس برس، الأحد 28 يوليوز، عندما سئل حول الأولويات الحالية، "اليوم، أصبح تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في صدارة الأولويات. إنها ورشة ضخمة يستوجب إنجازها صياغة نموذج تنموي جديد يكون أكثر حرصا على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية. كما يستوجب نهج سياسة مجالية جديدة ستساهم فيها الجهوية المتقدمة بقوة".

وفي التقرير السنوي الذي رفعه والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، حول أداء الاقتصاد، الاثنين 29 يوليوز، أكد على أن "الإقصاء من سوق الشغل واستمرار مستوى عال من التفاوتات الاجتماعية، التي تزيد مواقع التواصل الاجتماعي من حدتها من منظور الساكنة، يفاقم الإحساس بالتهميش ويضعف التماسك الاجتماعي".

وعاد الملك محمد السادس، في خطاب العرش الاثنين، إلى التذكير بما سبق له أن عبر عنه في افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2017، حيث دعا إلى بلورة نموذج اقتصادي جديد، في ظل ملاحظته عدم مساهمة النموذج الحالي في تقليص الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي ملاحظة تدعمها العديد من التقارير الدولية والمحلية، التي تلتقي في التشديد على هشاشة النمو الاقتصادي الذي يحوم حول 3 في المائة.

ماذا يقول التشخيص؟

في تقرير لمنظمة "أوكسفام" حول الفوارق، صادر في العام الماضي، لاحظت أن ثلاثة ملياردريرات الأكثر غنى بالمغرب، يحوزون 4,5 مليار دولار، حيث أن نمو ثرواتهم في عام

»

واحد، يمثل استهلاك 375 ألف مغربي من الأكثر فقرا في عام واحد.
وتشير إلى أن المغرب الذي يعرف أعلى مستوى للفوارق في شمال إفريقيا، يتمتع فيه إلى أن 10 في المائة من الأكثر ثراء، بمستوى معيشة يتجاوز في المتوسط 12 مرة، مستوى معيشة 10 في المائة من الأكثر فقراء، وهو فارق لم يتغير منذ 1990.
وسجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقرير له، أن الفقر النقدي انتقل من 15,3 في المائة في 2000 إلى 4,8 في المائة، غير أنه يلاحظ أن مستوى الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أو الهشاشة، يبقى مرتفعا، مؤكدا أن الفوارق تصل إلى مستوى مرتفع مقارنة بالمتوسط في البلدان المماثلة.
ويحيل التقرير على بحث للمندوبية السامية للتخطيط يعود لعام 2014، حيث يصرح 64 في المائة من المستجوبين، بارتفاع الفوارق، مقابل 7,8 في المائة، يعتقدون بتراجعها، كي يشير تقرير المجلس إلى أن هذه العناصر، تكشف عن قصور المحيط الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، عن الاستجابة لانتظارات فئات عريضة من الساكنة وتحسين مستوى معيشتها.
ويتصور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تقريره، أن الفوارق على مستوى المداخيل والنفقات، مرتبطة، بشكل خاصة، بالفوارق على مستوى الحصول على الشغل والولوج لفرص الأعمال، وهو ما تؤكده تقارير المندوبية السامية للتخطيط، فرغم استقرار نسبة البطالة في حدود 10 في المائة، غير أنه يتجلى أن الشباب هم الأكثر معاناة من تلك الظاهرة، حيث تصل إلى 26,5 في المائة بينهم، وهو معدل يتجاوز40 في المائة وسط شباب المدن.
ويعتبر المجلس أن النظام التربوي الحالي يعوق الحركية الاجتماعية والتطلع للإفلات من الفقر والإقصاء الاجتماعي، مشيرا إلى أن أكثر من 55 في المائة من الفقر المتعدد الأبعاد، يجد تفسيره في العجز المسجل في تعليم البالغين وعدم تمدرس الأطفال، ويتجلى الطابع الذي يكرس الفوارق، في ذلك البون بين المدرسة الخاصة والعمومية، على اعتبار أن العجز الذي يعاني منه القطاع التربوي العمومي، يتم على حساب الطبقات الفقيرة، التي تتردد على المدرسة العمومية، التي توفر عرضا ضعيفا من الفرص للحركية الاجتماعية الصاعدة.
ويسجل أن الفوارق على مستوى الولوج إلى العلاجات ذات الجودة، تبقى مهمة، رغم ارتفاع المؤشرات المرتبطة بالأمل في الحياة، والولادة وتقليص الوفيات أثناء الولادة، زد على ذلك أن العرض من العلاجات الصحية، يبقى متركزا في على مستوى بعض الجهات، حيث أن 22 في المائة من المهنيين العموميين وحوالي 50 في المائة من العرض الخاص، يتركز في جهات الدار البيضاء-سطات والرباط- سلا- القنيطرة.

من أجل الإفلات من فخ الفوارق

وقد دأبت التقارير الدولية والمحلية على الدعوة إلى معالجة الفوارق الاجتماعية، في سياق متسم بحرص المواطنين على التعبير عن عدم رضاهم عن الحرمان من الحقوق الأساسية ذات الصلة بالتعليم والصحة، خاصة في ظل حديث العديد من الخبراء عن التوجه نحو انقسام المجتمع إلى فقراء وأثرياء مع تراجع حضور الطبقة المتوسطة، هذا في الوقت الذي تفضي الفوارق إلى ظهور احتجاجات تركز على العدالة الاجتماعية.
وقد سجل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المواطنين ترسخ لديهم الوعي بحقوقهم ولا يتوانون عن التعبير عن حاجياتهم وانتظاراتهم، هذا ما يدفع تلك المؤسسة الدستورية، إلى التأكيد على ضرورة تدعيم العدالة الاجتماعية والمساءلة والحكامة ومحاربة الرشوة وكل أشكال الشطط، مع العمل على اتخاذ مبادرات من أجل تصحيح الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.
ويعتبر أحمد الحليمي، المندوب السامي للتخطيط، أن النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بالمغرب، مرتهنا للتساقطات المطرية، وضعيفا من حيث المحتوى التكنولوجي والقدرة على التصدير، وقاصرا عن خلق فرص عمل مؤهلة، وغير مساهم كفاية في خلق فرص العمل المؤهلة، وغير مساعد على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ما يدفعه إلى الدعوة إلى تسريع الإصلاحات وملاءمة الإصلاحات الهيكلية.

كلف الملك العثماني بأن يرفع إليه "مقترحات لإغناء وتجديد مناصب المسؤولية الحكومية والإدارية".

تم تتويج احتفالات الذكرى العشرين لتولي الملك محمد السادس العرش بحفل الولاء.

وتوصي أوكسفام، من جهتها، بوضع حد لاقتصاد الريع والامتيازات والزبونية، وتشجيع الحكامة الجيدة في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، عبر المحاسبة والشفافية ومحاربة الإفلات من العقاب، وتشدد على ضمان تفعيل جيد للبرامج الحكومية في مجال تطوير النموذج الاقتصادي وتشجيع التشغيل والتنمية المستدامة، ودعم التنمية البشرية. وتشدد "أوكسفام" على دعم الانسجام الاجتماعي والمجالي، عبر تدابير ملموسة في مجالات التعليم والتكوين والصحة والشغل، موصية بإرساء نوع من العدالة الجبائية، بما يفضي إلى وفاء الأكثر غنى بحصة عادلة من الضريبة، ومحاربة التهرب الجبائي وزيادة الإنفاق العمومي على الخدمات العمومية.

ولم تغب الفوارق عن انشغالات صندوق النقد الدولي، الذي فاجأ المراقبين المطلعين على أدبياته، التي تركز على التوازنات الماكرواقتصادية، عندما أوصى المغرب بتقليص الفوارق الاجتماعية، غير أن الاقتصادي إدريس الفينا يشير إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عندما يتحدثان عن الفوارق، لا يراجعان أدبياتهما، بل يستندان على بيانات رقمية تدفع إلى دق ناقوس الخطر، ثم إن المؤسستين تلاحظان أن العالم يتجه نحو نوع من الرأسمالية المركزة، التي ينتفي فيه تقاسم ثمار العمل.

ويؤكد الفينا على أن توصيات صندوق النقد الدولي ساهمت في توسيع الفوارق في بلد مثل المغرب، ما دام يلح على التوازنات الماكرواقتصادية، غير آبه بالتوازنات الاجتماعية، وهو تؤشر عليه الإصلاحات الكبرى التي ينصح بها المملكة.

ويستحضر نور الدين العوفي، عند الحديث عن الفوارق، مساهمات الاقتصادي الهندي أمارتيا سين، الذي حصل على جائزة نوبل عن عمله حول اقتصاد الرفاه، والذي ساهم في تطوير نظرية العدالة وإغنائها باعتبار أن مستوى القدرات التي يتوفر عليها الأفراد حاسم في "اختيار نمط الحياة الذي يرومون".

ويشير العوفي إلى أن أهمية مفهوم القدرات تكمن في التنزيل الفعلي للحقوق الشكلية، المتمثلة في الحق في التعليم والصحة والسكن والشغل، وتحقيقها على أرض الواقع، لتتحول إلى خدمات فعلية يستفيد منها الجميع بنفس الشروط والمواصفات في المدرسة، والمستشفى، وسوق الشغل، والولوج إلى المناصب، إلى غير ذلك. ويشدد على أنه "في وضعية الحرمان الشامل، وضعف مؤشرات التنمية البشرية، يشكل شرط التمكين من القدرات، بالاستثمار فيها، قاعدة لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص، ولتحقيق العدل، ولإنجاز الأفراد لنمط العيش الذي يصبون إليه".

ويلاحظ أن الحكومة "تعتمد، في الأغلب، على المؤشر المالي، أي على مستوى الدخل، في صياغة السياسات الاجتماعية، بينما تقوم الفوارق على عجز أصلي، متراكم ومتفاقم، في الضروريات من القدرات، من جهة، وعلى الاختلال الحاصل في شروط التحقيق، والتفعيل، والإنجاز (نفس المؤهلات والكفاءات لا تقابلها نفس الفرص) من جهة أخرى". ويؤكد على أن عملية "التقليص من الفوارق الاجتماعية تتطلب، تعديل الأولويات بالاستثمار في الضروري من التنمية بصفة عامة، ومنه الاستثمار في القدرات، والارتقاء بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى مستوى الساق الثانية التي تقف عليها استراتيجية التنمية الشاملة (يشكل الاستثمار في البنيات الثقيلة والمادية الساق الأخرى)، أي بالمزاوجة بين الكفاءة الاقتصادية القائمة على الاستثمار المنتج، وبين العدالة الاجتماعية التي تتطلب التمكين من القدرات".

العوفي: التقليص من الفوارق الاجتماعية يتطلب تعديل الأولويات بالاستثمار في الضروري من التنمية بصفة عامة.

المندوب السامي في التخطيط، أحمد الحليمي، الذي ما فتئ يعبر عن عدم رضاه عن السياسة الاقتصادية التي تقودها الحكومة بسبب ضعف النمو والتشغيل واتساع الفوارق، يؤكد أن كل نموذج اقتصادي جديد، يجب أن يكون محكوما برؤية مجتمعية، محيلا على إخفاقات الثمانينات من القرن الماضي، حيث اعتبر أن المغرب انخرط في تلك الفترة في نوع من الليبرالية الاقتصادية، التي أملتها رغبة بعض الأشخاص في الإثراء، ما أسقط المغرب في برنامج التقويم الهيكلي في التسعينات، مشيرا إلى أنه منذ 2000، عرف الاقتصاد انطلاقة جديدة إلى غاية أزمة 2008، معتبرا أنه يجب اليوم الدخول للعقد الجديد بنفس جديد، ما يقتضي في تصوره بلورة ميثاق وطني صريح يربط الحاكمين والمحكومين، كي يعرف المغرب إلى أين يسير. ■

خبير:

قرار "الطاس" حل وسط و"الترجي" معرض لعقوبات ثقيلة

يذهب خبير مغربي في القانون الرياضي إلى أن قرار محكمة التحكيم الرياضية حول نهائي عصبة الأبطال الإفريقية بين الوداد البيضاوي والترجي التونسي هو حل وسط، بعد تحويل إلى اللجنة التأديبية التابعة للاتحاد الإفريقي.

صفاء بنعوشي

قال خليل بوبحي، العضو بغرفة التحكيم الرياضي المغربية والخبير المغربي في القانون الرياضي، إن محكمة التحكيم الرياضية "الطاس" قد قدمت حلاً وسطا، بتحويل ملف نهائي عصبة الأبطال الإفريقية بين الوداد والترجي الرياضي التونسي، إلى اللجنة التأديبية التابعة لـ"الكاف".

معركة الترجي مع "الكاف"

وكان محكمة التحكيم الرياضية "الطاس"، قد أعلنت، يوم الأربعاء 31 يوليوز المنصرم، عن قرارها الجزئي الخاص بإياب نهائي عصبة الأبطال الإفريقية بين الوداد الرياضي، والترجي التونسي، والذي قرر "الكاف" إعادته في ملعب محايد.

وحسب بلاغ صادر عن "الطاس"، فإن الأخيرة قررت رسميا إلغاء القرار السابق لـ"الكاف" الخاص بإعادة المباراة، بعد الجدل الذي دام لشهرين تقريباً، بعد أن تقدم الفريقان بملفيهما إلى القضاة، لرفض القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقي للعبة، والذي اختار أن تكون المواجهة في ملعب محايد، مع الاحتفاظ بنتيجة الذهاب (التعادل بمركب الأمير مولاي عبد الله بهدف لمثله)، مضيفا أن اللجنة التنفيذية لـ"الكاف" ليس لديها الاختصاص في قرار إعادة المباراة، لهذا فقد تم إلغاء القرار الصادر من طرفها، وذلك تماشيا مع ما قدمه الفريقان من طعون.

وحسب الخبير بوبحي، فإن دفاع نادي الترجي الرياضي التونسي، قد حمل في دفوعاته إلى "الطاس" قوانين تؤكد بأن قرار اللجنة التنفيذية لـ"الكاف" السابق بإعادة المباراة، هي عقوبات فقط، ما يؤكد عدم اختصاص اللجنة التابعة للاتحاد الإفريقي للعبة، لحسم في الواقعة.

وأضاف: "الترجي التونسي كانت له معركة مع الاتحاد الإفريقي لكرة القدم بدرجة أولى، لأن أولى مطالبه كانت عدم اختصاص اللجنة التنفيذية للكاف التي أصدرت قرار إعادة المباراة، إضافة إلى مطالب أخرى

«

رئيس "الكاف" في حديث مع رئيس الترجي خلال توقف المباراة.

متمثلة بتأكيد التتويج وتسليم المنحة الخاصة بالبطل، وتفاصيل أخرى جانبية".

وقد رفضت "الطاس" جميع دفوعات نادي الوداد الرياضي المتعلقة بالنهائي، عكس نادي الترجي الرياضي التونسي الذي ستعاد دراسة دفوعاته، على أن يتم إحالة ملف العقوبات الخاصة بالنهائي للجنة المختصة للكاف، بناء على التقارير الخاصة بما وقع في ملعب رادس.

وشدد بلاغ "الطاس" على أن اللجنة ستسمر في مداواتها بشأن الدفوعات الخاصة بنادي الترجي الرياضي التونسي، والإعلان بعدها عن القرار النهائي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي خطوة سيتخذها "الكاف"، بالفترة المقبلة.

معركة "في صالح" الوداد

ويعتبر الخبير المغربي في القانون الرياضي أن "الطاس" واجه صعوبات عديدة بخصوص نهائي رادس، ليختار إعادة القضية إلى الصفر، وترك الكرة في ملعب الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، وهو أمر قد يكلف الطرف التونسي عقوبات ثقيلة حسب المتحدث ذاته، لأن تقرير الحكم، والمراقب ومندوب المواجهة كلها تتضمن وقائع ضد ممثل الكرة التونسية، من تهديد، وشتم في حق رئيس "الكاف" وأيضاً رئيس الوداد، سعيد الناصيري.

وفي الشق المتعلق برفض محكمة التحكيم الرياضية لدفوعات الوداد، أوضح بوبحي: "المحكمة رفضت قرار الوداد، الذي كان هو اعتباره فائزاً مع استحقاقه المنحة المالية، وبما أن القضية تمت إعادتها إلى "الكاف"، فأقول بأنه من العادي رفضه، وقبوله جزئيا من طرف الترجي التونسي".

أما عن رأيه بخصوص ما ستقوله اللجنة التأديبية التابعة لـ"الكاف" في واقعة رادس، فقد أكد المتحدث ذاته بأن المعركة في صالح الوداد بدرجة أولى، وذلك بناءً على إطلاعه على جميع الوثائق الخاصة بالنهائي القاري، والتي تشمل تجاوزات خطيرة من طرف مسؤولي الترجي، وقد تكلف الفريق عقوبات مالية، وأيضا إدارية، وانضباطية في حق كل المتورطين، كما أن إعادة المباراة من عدمها أو إعلان طرف متوجا سيكون بين يدي اللجنة المستقلة. وفسر الخبير الأمر قائلا: "مساطر اللجنة التأديبية لـ"الكاف" هي خاصة ومختلفة عن نظيرتها بالطاس، فهي تبث في القضايا المطروحة أمامها بناءً على تقارير رسمية للمباراة، وليست عن طريق المسطرة التواجهية، وحاليا فالإجراءات واضحة والملفات كلها موجودة لدى "الكاف"".

وختم المتحدث ذاته مداخلته، بخصوص ما بعد بلاغ "الطاس"، بالإشارة إلى أن اللوائح الانضباطية الخاصة بالمخالفات الخاصة بالمباريات كلها موجودة بـ"الكاف"، من فصول وقوانين، كما أن اللجنة التأديبية لـ"الكاف" مستقلة وتضم مسؤولين بكفاءات عالية، كما أنها ستتجه إلى التطبيق الصارم للقانون.

يشار إلى أن واقعة نهائي عصبة الأبطال الإفريقية بين "الأحمر والأبيض" والترجي الرياضي التونسي، تعود إلى 31 ماي الماضي، حين توقفت القمة القارية لأزيد من ساعة، بسبب تشبث ممثل الكرة المغربية بضرورة الاعتماد على تقنية فيديو الحكم المساعد، قبل أن يتم اكتشاف وجود عطل بها، وتعطى تعليمات للحكم غاساما من طرف المسؤولين عن "الكاف"، بتتويج الترجي. ■

"المعركة في صالح الوداد بدرجة أولى، وذلك بناءً على إطلاعه على جميع الوثائق الخاصة بالنهائي."

أضحية العيد..

كل ما تريد معرفته عن حلقة الكبش وأساليب غش "الكسابة"

بدأ كبش العيد يستحوذ على مواضيع حديث المغاربة قبل أكثر من أسبوع من المناسبة الدينية، التي تعرف ذبح أزيد من 5 ملايين رأس في يوم العيد. هذه مجموعة من المعلومات حول الحلقة الصفراء وأساليب الغش استقاها "تيلكيل عربي" من بياطرة المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

عبد الرحيم سموكني

بين السعر وجودة السلالة التي تشغل بال المشترين لأضحية العيد، تحرص المصالح البيطرية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية "أونسا" على مراقبة سلسلة تربية المواشي، سواء عبر مراقبة ماء وعلف القطعان، أو عبر توجيه النصح للمستهلك حول كيفية التعامل مع الأضحية قبل الشراء وبعد الذبح، مخافة تكرار تلف اللحوم، خاصة وأن عيد الأضحى يتزامن، في السنوات الماضية مع فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

أهمية الحلقة الصفراء

ينظر مسؤولو "أونسا" إلى تجربة ترقيم الأضاحي بعين الرضا، فقبل عامين تقرر ترقيم الأكباش والأبقار والماعز، بهدف مراقبة مسار التربية ومعرفة مصدرها و"الكساب" صاحبها.

تقول رئيسة المصلحة البيطرية لبنسليمان سعاد موساوي الرحالي إن عملية الترقيم أصبحت تشمل أغلب القطعان بالمغرب، وتؤكد الهدف منها هو تعقب مسار تربيتها والاطلاع على علفها ومائها، وأنها أشبه برقم تعريف خاص بكل رأس من الماشية، يسمح بمعرفة مصدره و"الكساب" الذي أشرف على تربيته. وتجزم موساوي، في لقاء مع "تيلكيل عربي"، بأن الحلقة الصفراء المعلقة على أذن الماشية، لا تعني بالضرورة علامة جودة، بل هي مجرد مؤشر على الرقابة، ودليل لمعرفة مصدر الماشية.

وتحكي المسؤولة البيطرية كيف أن خلطا وقع في بداية التجربة، بعد أن قام بعض "الكسابة" باستغلال عملية الترقيم وشعار "أونسا" للترويج لرؤوس الماشية، وكأنها علامة جودة مسجلة، وتقول بأن بعض "الكسابة" استغلوا "لوغو" المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وقاموا بنصب "لوغوط المكتب للترويج لأغنامهم، على أنها تحظى بحظ الترقيم والحلقة الصفراء، وقدموها على أنها علامة جودة مضمونة، فتدخل "أونسا" لتوضيح الأمر، وإجبار هؤلاء التجار على سحب "لوغو" المكتب. وترفض موساوي الجزم بأن سياسة

«

« ترقيم الأضاحي ساهمت في رفع أثمان الأكباش والماعز والأبقار المرقمة، لكنها تعتبرها أحد العوامل في رفع نسبي في سعر الأضحية، لكنها ليست وحدها العامل الرئيس، وتذكر أن هناك عوامل أخرى كسلالة الخروف وطبيعة العلف الذي استعمل في تربية الماشية، إضافة إلى الوضع العام لسوق الأغنام، كتساقط الأمطار التي تؤثر في أسعار الأعلاف، وتقول "لم يكن الهدف أبدا من الحلقة الصفراء الخاصة بالترقيم تجاريا، ولم يكن الغرض هو تقديم علامة جودة، إنه تدبير رقابي محض".

التعويض وحل الرقاقة الإلكترونية

لكن بماذا يمكن أن يفيد شراء كبش مرقم بقرط أصفر؟ تجيب الموساوي بأن الحديث عن تعويض المستهلك في حالة فساد لحوم الأضاحي، أمر مجانب للصواب، لكن الحلقة الصفراء ستسمح لهم في المكتب بتعقب مصدر الكبش، نشأته ومسقط رأسه والتعرف على "الكساب" الذي رباه وعلفه، وهذه كلها إجراءات لم يكن أبدا ممكنا الحصول عليها دون الحلقات الصفراء.

وترى موساوي أن الإشكال المطروح غالبا في الأضاحي الفاسدة، يكون سببه إما الذبح في ظروف غير صحية أو الاحتفاظ بالأضحية بعد الذبح في أماكن ساخنة وليست رطبة، وتقول "هناك نوع من الشناقة يشتري رؤوسا كثيرة عند اقتراب عيد الأضحى، ويعمد بعضهم إلى الغش لربح بعض الكيلوغرامات الزائدة، وهنا تحدث المشاكل، وعندما نتوصل إلى 'الكساب' صاحب الماشية، نجده قد باع مئات الرؤوس إلى وسطاء أو 'شناقة' جشعين عمدوا إلى الغش، عن طريق تطعيم الأكباش بمواد محظورة في التعليف".

تقول مسؤولة "أونسا" إن الاعتماد على رقاقات إلكترونية ليس حلا عمليا بالمرة، وتعزو ذلك إلى مشاكل لوجستيكية، كغياب آلات قراءة الرقاقة، كما أن هذا الحل الإلكتروني المتطور يتطلب استثمارات كبيرة، وأنه لا يصلح مع الحيوانات التي يعتبر عمرها قصيرا كالأكباش والماعز، خصوصا تلك التي تذبح بمناسبة عيد الأضحى، وتضيف "الرقائق الإلكترونية المخصصة للحيوانات، تكون مناسبة للكائنات التي تعيش عمرا أطول، وهي غالبا ما تستعمل بالنسبة للحيوانات الأليفة النادرة أو الباهضة الثمن، ففي المغرب مثلا هناك بعض مربي الكلاب من السلالات النادرة الذين يشتكون من غياب رقاقات إلكترونية متصلة بالأقمار الصناعية لتحديد مواقع هذه الكائنات في حالة ضياعها أو سرقتها، وهو أمر جار العمل به في أوروبا".

تحرص المصالح البيطرية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على مراقبة سلسلة تربية المواشي، عبر مراقبة علف القطعان.

وبلغة الأرقام، جرى ترقيم حوالي 7 ملايين و400 ألف رأس من الأغنام والماعز، ويقول المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إنه من المرتقب أن يصل عدد رؤوس الماشية المرقمة إلى حوالي 8 ملايين.

وبلغ عدد ضيعات تربية وتسمين الأغنام والماعز المسجلة لدى المصالح البيطرية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية 236 ألفا، بزيادة بلغت 71 في المائة مقارنة مع السنة الماضية.

هذه أساليب الغش فاجتنبوها

تتوزع المخالفات التي تم تسجيلها ضد مربي الماشية ،خلال الاستعداد لاستقبال عيد الأضحى هذا العام، بين ضبط استعمال فضلات الدجاج "البزق" في التسمين وبيع الأدوية البيطرية بدون ترخيص، حيث تم تسجيل 3حالات لاستعمال تلك الفضلات في تسمين الماشية بجهة الدار البيضاء والرباط، ورصد 7 حالات لبيع الأدوية البيطرية مجهولة المصدر وبدون رخصة وسط أسواق الماشية الأسبوعية بالجهة الشرقية وجهة مراكش- آسفي وجهة الرباط -سلا-القنيطرة وجهة بني ملال- خنيفرة.

الحديث عن تعويض المستهلك في حالة فساد لحوم الأضاحي، أمر مجانب للصواب.

وحسب طبيب بيطري من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فإن الغش في الأعلاف، عن طريق استعمال "بزق" الدجاج، ليس وسيلة الغش الوحيدة، التي يحاربها بباطرة "أونسا"؛ إذ أصبح اليوم من الضروري مراقبة مياه شرب الماشية، حرصا على عدم استعمال مادة "كلوريد أمونيوم" الشهير بالرمز الكيميائي E510، والتي تمزج مع الماء، لمنح الماشية شهية أكبر في العلف، وهو ما يساهم في زيادة وزن الكبش في ظرف قياسي، لكن من شأنها أن تشكل مخاطر على الجهاز الهضمي للماشية، ويعرضها للخطر.

وحسب المصدر ذاته، فإن من بين وسائل الغش المعتمدة من طرف بعض "الكسابة" أو بائعي الماشية، اللجوء إلى إضافة الخميرة إلى العلف من أجل "نفخ" الأضحية، وهناك أيضا خلط الملح بالماء، وحسب الطبيب البيطري فإن بعض "الكسابة" يعمدون إلى حقن الأكباش بالماء على مستوى البطن، وأن البعض منهم بدأ مؤخرا يلجأ إلى النفخ المباشر للأكباش عن طريق "آلة نفخ" عبر فم الماشية، وأن هذه الحيلة تستعمل في الأيام الأخيرة من عيد الأضحى، حتى يجري نفخ الماشية، وتبدو أكبر حجما وأثقل وزنا... ■